جامعة المستقبل
كلية القانون

# المرافعات المدنية
# للمرحلة الثالثة

## تصحيح الأحكام وتفسيرها

اعداد:
م.د. علي جاسم محمد السعدي

# 13

# تصحيح الأحكام وتفسيرها

# أولًا: تصحيح الأحكام

- ماهية تصحيح الأحكام
- قد تتضمن الأحكام أخطاء مادية أو حسابية لا تؤثر على صحة الحكم، ولكن يجب تصحيحها لضمان تنفيذ الحكم بشكل دقيق وسليم.
- يتم التصحيح من قبل المحكمة التي أصدرت الحكم بناءً على طلب أحد الأطراف أو بمبادرة من المحكمة نفسها.

# إجراءات طلب التصحيح

- 1. تقديم الطلب:
- يُقدم طلب التصحيح إلى المحكمة المختصة بعريضة مكتوبة من قبل الطرف المتضرر.
- إذا كان الخطأ واردًا في حكم محكمة الأحوال الشخصية أو البداءة، تتولى المحكمة المختصة التصحيح.
- إذا كان الخطأ في حكم محكمة الاستئناف أو التمييز، يتم تقديم الطلب للمحكمة ذاتها.

- 2. مراجعة المحكمة:
- تقوم المحكمة بدعوة الطرفين للاستماع إلى أقوالهما حول الخطأ.
- تصدر المحكمة قرارها بتصحيح الخطأ إذا ثبت وقوعه.

- 3. تدوين التصحيح:
- يتم تسجيل التصحيح في حاشية الحكم وسجل الأحكام، ويُبلغ الطرفان بذلك رسميًا.

# أنواع الأخطاء التي يجوز تصحيحها

- 1. الأخطاء الحسابية:
- هي الأخطاء الناتجة عن عمليات الجمع أو الطرح عند حساب مبالغ التعويضات أو المصاريف.
- مثال: إذا كان المبلغ المستحق 5000 دينار وتمت كتابته 50000 دينار.

- 2. الأخطاء المادية:
- تشمل الأخطاء الكتابية والإملائية التي لا تؤثر على مضمون الحكم.
- مثال: كتابة اسم شخص خطأ (مثل "أحمد" بدلًا من "محمد")، أو إدراج تاريخ غير صحيح.

# الأخطاء التي لا يجوز تصحيحها

- لا يجوز تصحيح ما يؤثر على جوهر الحكم ومنطوقه، بل يجب الطعن فيه بطرق الطعن القانونية.

- أمثلة على الأخطاء التي لا تصحح:
- إهمال الحكم لبعض المطالب القضائية مثل التعويض أو أتعاب المحاماة.
- تعديل منطوق الحكم أو إضافة فقرات جديدة له.

- الطعن في قرار التصحيح
- قرار التصحيح الصادر عن المحكمة يكون قابلًا للطعن بالتمييز خلال 7 أيام من اليوم التالي لتبليغه، وفقًا للمادة (216) من قانون المرافعات.

# ثانيًا: تفسير الأحكام

- ماهية تفسير الأحكام
- قد يشوب الحكم غموض أو لبس في منطوقه أو حيثياته، مما يجعل تنفيذه صعبًا أو غير واضح.
- في هذه الحالة، يحق لـ المنفذ العدل طلب تفسير الحكم من المحكمة التي أصدرته.
- الغرض من التفسير هو إيضاح ما ورد في الحكم دون تعديله أو تغييره.

# إجراءات طلب التفسير

- 1. يقدم المنفذ العدل طلبًا رسميًا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم.
- 2. تقوم المحكمة بمراجعة القضية التي صدر فيها الحكم.
- 3. تصدر المحكمة قرارًا تفسيرًا للحكم وتبلغه إلى المنفذ العدل والأطراف المعنية.

# شروط تفسير الأحكام

- 1. وجود غموض في منطوق الحكم
- إذا كان الحكم واضحًا، فلا يجوز طلب تفسيره لأن ذلك قد يؤدي إلى تعديله بدلًا من تفسيره.
- أمثلة على الغموض في الأحكام:
- الحكم بالتعويض دون ذكر مقداره.
- الحكم بملكية عقار دون تحديد رقمه أو حدوده.
- الحكم بأتعاب المحاماة دون تحديد المبلغ المستحق.

- 2. أن يكون التفسير بطلب من المنفذ العدل
- لا يجوز للأطراف تقديم طلب التفسير مباشرة، بل يجب أن يكون الطلب صادرًا من المنفذ العدل إذا واجه صعوبة في تنفيذ الحكم.

- 3. أن يكون الحكم المطلوب تفسيره قد اكتسب درجة الثبات
- لا يجوز تفسير حكم لم يكتسب الدرجة القطعية، لأن في هذه الحالة يمكن الطعن فيه بطرق الطعن العادية.

- 4. أن يصدر التفسير من نفس المحكمة التي أصدرت الحكم
- لا يشترط أن يصدر التفسير من نفس القاضي الذي أصدر الحكم الأصلي.

# أثر التفسير على الحكم

1. يُعتبر قرار التفسير جزءًا مكمّلًا للحكم الأصلي.
2. يُعد التفسير صادرًا من تاريخ صدور الحكم الأصلي وليس من تاريخ قرار التفسير.
3. لا يجوز الطعن في قرار التفسير بشكل مستقل، لكنه يخضع لنفس طرق الطعن الخاصة بالحكم الأصلي.

شُكراً

لِحُسنِ

اِصغائِكُم